E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1998/15
17 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) ١٩٩٧-١٩٩٨

١ - موجز تنفيذي

تحسنت الأوضاع الاقتصادية العامة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) في عام ١٩٩٧. ويُقدر أن الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة (باستثناء العراق) قد سجل معدل نمو قدره ٣,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية. وبالرغم من أن ذلك يقل عن معدل النمو البالغ ٥,٥ في المائة الذي تحقق في عام ١٩٩٦ فقد نجم عنه معدل نمو إيجابي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي. بيد أن اختلافا ملحوظا من حيث النمو الاقتصادي قد حدث بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة (الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ولبنان ومصر). ورغم انخفاض معدل النمو الموحد للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي من ٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٦ الى ما يقدر بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٧، فقد ظل عند نسبة ٤,٤ في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعا. ويتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٨ وهو يقل عن معدل زيادة السكان البالغ ٢,٥ في المائة في المنطقة وفي السنة ذاتها.

أما العوامل التي ساهمت في تحقيق معدل النمو البالغ ٣,٤ في المائة في المنطقة في عام ١٩٩٧ فقد شملت ما يلي (أ) الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط في العديد من البلدان مما ساعد على الإبقاء على إجمالي احتياطي المنطقة من النفط في عام ١٩٩٧ عند نفس مستوى السنة السابقة تقريبا بالرغم من الهبوط في أسعار النفط؛ و(ب) بدء الإصلاحات الاقتصادية والإسراع بها في كثير من بلدان المنطقة. وكان من العوامل الرئيسية التي حالت دون أن تحقق البلدان الأعضاء في اللجنة معدل نمو أعلى في عام ١٩٩٧: (أ) انخفاض في أسعار النفط الدولية بما يُقدر بنسبة ٧,٩ في المائة؛

* E/1998/100.

و (ب) الإغلاق المتكرر لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و(ج) انعدام الاستقرار السياسي الناجم عن توقف عملية السلام في الشرق الأوسط؛ و (د) الهجمات الإرهابية على السياح؛ و (هـ) استمرار الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق (منذ عام ١٩٩٠).

وظلت مشكلة البطالة تمثل تحديا كبيرا في عام ١٩٩٧ في كثير من بلدان المنطقة ولا سيما في الاقتصادات الأكثر تنوعا، وهي مشكلة ضاعفت منها على مر السنين الزيادة المرتفعة نسبيا في عدد سكان المنطقة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والعمالة الزائدة من الموظفين في القطاع العام. ولجأ عدد متزايد من الحكومات في المنطقة الى التخلي عن سياسة الاضطلاع بدور رب العمل كملاذ أخير. وفضلا عن ذلك يواجه الداخلون الجدد الى قوة العمل صعوبة أكبر في الحصول على العمل.

وتميزت معدلات التضخم بالانخفاض عموما في معظم البلدان الأعضاء في اللجنة في عام ١٩٩٦ ثم ازدادت انخفاضا في عام ١٩٩٧. وكانت معدلات التضخم تقل تقليديا في دول مجلس التعاون الخليجي عنها في الاقتصادات الأكثر تنوعا ولم يشذ عام ١٩٩٧ عن تلك القاعدة، وقُدرت أعلى معدلات للتضخم في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧ بنسبة ٢,٨ في المائة في دولة الإمارات العربية المتحدة في حين سجل أدنى معدل للتضخم في الاقتصادات الأكثر تنوعا في الأردن وبلغ ٤,٧ في المائة.

ويقدر أن يكون الحجم الإجمالي لصادرات المنطقة قد انخفض بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٧ في الوقت الذي يقدر فيه أن حجم الواردات قد ارتفع بنسبة ٢,٣ في المائة. ويتوقع أن ينخفض إجمالي الصادرات بنسبة ١٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧ لكي يصل الى ١١٠ بلايين من الدولارات، في حين يتوقع أن يزيد حجم الواردات بنسبة ٢,١ في المائة ليصل الى ١٠٩,٧ بلايين من الدولارات.

وتحسنت بدرجة كبيرة مستويات الاحتياطيات الدولية الإجمالية للمنطقة (باستثناء الذهب) على مدى السنتين الأخيرتين. ففي ٣ أيلول/سبتمبر بلغ إجمالي الاحتياطيات ٥٢,٣ بليون دولار مقابل ٤٨,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٦ و ٤٦,٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

وظلت السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في اللجنة تركز أساسا في عام ١٩٩٧ على المحافظة على ثبات أسعار الصرف. وساهمت تلك السياسة في انخفاض معدلات التضخم وثباتها نسبيا وفي الحفاظ على ثقة القطاع الخاص.

واستمر في عام ١٩٩٧ الاتجاه الى تخفيف الشروط المصرفية التقييدية نسبيا مما ساعد على قوة الأداء المصرفي. كذلك استمر الإصلاح في القطاع المالي وأصبحت الأسواق المالية في المنطقة تتميز بنضج متزايد.

وتمثل ندرة المياه والاستهلاك المتزايد لها بسبب زيادة السكان والأنشطة الإنمائية المتزايدة تحديا كبيرا للمخططين وصانعي القرار في المنطقة، وهو تحد يتمثل في تحقيق التنمية المثلى والإدارة السليمة لمصادر المياه. وقد ظلت مصادر المياه غير التقليدية، من مياه البحار المحلاة والمياه المستعملة المعاد معالجتها ومياه الصرف الزراعي، تستخدم على نحو متزايد لتكملة المصادر الطبيعية في القطاع المنزلي والقطاعين الصناعي والزراعي.

ومابرحت معدلات نمو سكان الحضر في منطقة اللجنة تزيد عن معدلات نمو مجموع السكان ففي الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ ازداد العدد الإجمالي للسكان من ٨٠ مليون الى ١٤٥ مليون نسمة، في حين ارتفع حجم سكان الحضر خلال الفترة ذاتها من ٣٧ مليون الى ٨٣ مليون نسمة.

وربما جاء الأثر الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة سلبيا في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال تظهر الآثار المترتبة على خفض دعم الأغذية من حقيقة أن البلدان التي تقوم بعملية التكيف شهدت أعمال شغب في المدن من أجل الغذاء (مصر في عام ١٩٧٧ والأردن في عام ١٩٩٦). ويساهم الضغط الناجم عن العوامل الديمغرافية (سرعة نمو السكان وكبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة) وعن عدم كفاية مستويات الإنتاج الزراعي، بالإضافة الى الإلغاء التدريجي لدعم السلع الأساسية، في تفشي حالات الفقر والبطالة في أوساط فقراء المدن.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية العامة	١ - ١٩	٥
ثانيا - التطورات في مجال التجارة الدولية والمدفوعات الدولية	٢٠ - ٣٤	١٣
ثالثا - التطورات النقدية والضريبية والمالية	٣٥ - ٤٤	١٧
رابعا - حالة تنمية الموارد المائية وإدارتها	٤٥ - ٥٦	٢٠
خامسا - التطورات الاجتماعية	٥٧ - ٧٤	٢٤

أولا - الأداء الاقتصادي العام والسياسات الاقتصادية العامة

١ - تحسنت الأوضاع الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٩٧. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة (باستثناء العراق) قد سجل نموا بمعدل ٣,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية. وبالرغم من أن ذلك يقل عن معدل النمو البالغ ٥,٥ في المائة الذي تحقق في عام ١٩٩٦، فقد نجم عنه معدل نمو إيجابي في نصيب الفرد من الناتج القومي للسنة الثانية على التوالي. بيد أن اختلافا ملحوظا من حيث النمو الاقتصادي قد حدث بين دول مجلس التعاون الخليجي[١] والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة[٢]. وبرغم انخفاض معدل النمو الموحد للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون من ٥,٩ في المائة في عام ١٩٩٦ الى ما يقدر بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٧، فقد ظل ثابتا عند نسبة ٤,٤ في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعا. ويتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى ٢,١ في المائة في عام ١٩٩٨ وهو يقل عن معدل زيادة السكان في المنطقة البالغ ٢,٥ في المائة.

٢ - وكان هناك أيضا اختلاف بين معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون ومعدلات النمو في الاقتصادات الأكثر تنوعا. فيقدر أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين الذي سجل معدل نمو بلغ ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٦ قد نما بمعدل ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٧. ويعتبر اقتصاد البحرين أكثر الاقتصادات تنوعا في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما كان القطاع المصرفي هو أكثر القطاعات دينامية في البحرين في عام ١٩٩٧. ويتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك البلد بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. أما الناتج المحلي الإجمالي للكويت فقد سجل معدل نمو قدر بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٧ بعد أن سجل معدل نمو قدره ٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، ويتوقع أن ينمو بمعدل ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وسجلت عمان ثاني أكبر معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧. ويتوقع لاقتصاد عمان بعد تحقيقه لمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٦ أن ينمو بمعدل ٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ومن الواضح أن اقتصاد عمان قد أفاد من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأ في اتباعها قبل عدة سنوات. وتحقق في قطر في عام ١٩٩٧ أعلى معدل لنمو الناتج المحلي الإجمالي من بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي بل والبلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة. وبعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي فيها معدل نمو حقيقي قدره ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ يقدر أنه سجل معدل نمو بلغ ١٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ومعدلات النمو المرتفعة التي تحققت على نحو استثنائي في كل من عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧ ترجع أساسا الى النمو الكبير الذي سجله قطاع النفط المهيمن ومساهمات مشاريع الغاز الطبيعي في البلاد. فقد ارتفع إنتاج قطر من النفط بنسبة ٨,٦ في المائة ونسبة ٢٧,٢ في المائة في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ على التوالي. ويتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر في عام ١٩٩٨. وبالرغم من ذلك يتوقع للبلاد أن تسجل معدل نمو قويا بنسبة ٧,٥ في المائة وهو لا يزال أعلى معدل نمو يتحقق في دول مجلس التعاون الخليجي وسائر البلدان الأعضاء في اللجنة. أما المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر اقتصاد بين جميع البلدان الأعضاء في اللجنة، حيث يمثل نسبة ٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ١٩٩٧، فيتوقع له

تسجيل معدل نمو حقيقي بنسبة ٢,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ بعد أن كان قد سجل معدل نمو بنسبة ٥ في المائة في السنة السابقة. ومن المتوقع أن تحقق المملكة العربية السعودية نموا حقيقيا معتدلا وإن كان إيجابيا بمعدل ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٨، وهو ما يرجع أساسا إلى انخفاض الإيرادات النفطية والى التخفيض المتوقع للنفقات الحكومية. وفي الإمارات العربية المتحدة قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي رسميا بنسبة ٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ بعد تسجيل معدل نمو حقيقي مرتفع في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧,١ في المائة و٩,٩ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي. ونظرا لاعتماد البلاد الكبير على قطاع النفط الذي يسهم بنسبة ٣٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وبسبب الانخفاض الملحوظ المتوقع في أسعار النفط في عام ١٩٩٨. يتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلاد معدل نمو سلبيا قدره ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٨.

٣ - وعلى نحو ما سبق بيانه، يتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٨ أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٧. ويرجع ذلك أساسا الى شدة اعتماد تلك البلدان على التطورات في قطاع النفط. ويتوقع أن تتراوح أسعار النفط بين ١٢ دولارا و١٥,٥ دولارا للبرميل في المتوسط في عام ١٩٩٨ بعد أن بلغ سعره ١٨,٦٨ دولارا في عام ١٩٩٧. كما يتوقع أن تنخفض الإيرادات النفطية لجميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبشكل حاد في بعض الحالات، عن مستويات عام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك، يتوقع أن تسجل القطاعات النفطية، وهي أكبر القطاعات إسهاما في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو سلبية في عام ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته سوف يؤدي الهبوط في الإيرادات النفطية الى حمل الحكومات على خفض النفقات مما سيؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان.

٤ - وبالنسة للبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة، فإن الناتج المحلي الإجمالي لمصر هو الأكبر، إذ كان يمثل في عام ١٩٩٧، ٥٦,٧ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعة من البلدان باستثناء العراق و ١٦,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأعضاء في اللجنة باستثناء العراق. ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي لمصر قد سجل معدل نمو بلغ ٥,١ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو نفس المعدل الذي سجله في عام ١٩٩٦. ولولا الهجوم الإرهابي على السائحين الذي وقع في الأقصر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر معدل نمو يقدر بنسبة ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد ظلت الأوضاع الاقتصادية في العراق سيئة في عام ١٩٩٧ بسبب الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة. ويرجح أن يؤدي قرار توسيع نطاق اتفاق النفط مقابل الغذاء إلى أن يتاح للعراق تصدير نفط قيمته ٥,٢ بلايين من الدولارات كل ستة أشهر بدلا من بليوني دولار حاليا، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٨. كما سيسهم أيضا إسهاما إيجابيا في نمو الصادرات وفي زيادة الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. وبعد أن سجل الناتج المحلي الإجمالي للأردن معدل نمو قدره ٥,٢ في المائة في عام ١٩٩٦، يقدر أن يكون قد سجل معدل نمو قدره ٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويتوقع

معدل نمو مماثل بالنسبة للأردن في عام ١٩٩٨. أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان فقد أخذ يهبط خلال العدة سنوات الأخيرة: بعد معدل نمو قدره ٦,٥ في المائة و ٤ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي، ويقدر أن يكون قد سجل معدل نمو قدره ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويمكن أن تعزى الأسباب الكامنة وراء هبوط معدلات النمو في لبنان إلى حد ما إلى انخفاض ما تنفقه الحكومة على الاستثمارات مقترنا بانخفاض استثمارات القطاع الخاص، ولا سيما بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وضعف أداء الصادرات اللبنانية في عام ١٩٩٧. وكان أداء القطاع المصرفي جيدا على نحو استثنائي في عام ١٩٩٧. بينما كان أداء قطاع التشييد ضعيفا. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان بنسبة تبلغ ٣ في المائة في عام ١٩٩٨. ووفقا للمصادر الرسمية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجمهورية العربية السورية معدل نمو بلغت نسبته ٢,٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦، وهو أدنى معدل في عام ١٩٩٦ بين الاقتصادات الأكثر تنوعا، باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. وبالنسبة لعام ١٩٩٧، يقدر أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية قد سجل معدل نمو قدره ٢ في المائة، وهو أيضا أدنى معدل بين الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة. فانخفاض إنتاج الحبوب في البلد بنسبة ٢٤ في المائة مقترنا بانخفاض إنتاج النفط بنسبة ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٧، وهو عام انخفضت فيه أسعار النفط، فضلا عن انخفاض عوائد السياحة، حالا دون تحقيق البلد لمعدل نمو أعلى في عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يسجل ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو قدره ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨. وبعد تسجيل معدل نمو سالب بلغ ١,٦ في المائة في عام ١٩٩٦، من المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة قد سجل معدل نمو قدره ١,٢ في المائة في عام ١٩٩٧. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في هذا التحول المتواضع أن الخسائر الناجمة عن إغلاق إسرائيل الحدود أمام العمال الفلسطينيين (٥٧ يوما) كانت في عام ١٩٩٧ أقل بنسبة الثلث عنها في عام ١٩٩٦. وازداد الناتج المحلي الإجمالي في اليمن، وهو من أقل البلدان نموا في المنطقة، بنسبة ٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٦، ويقدر أن يكون قد حقق معدل نمو قدره ٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. كما أن من المتوقع أن يزداد ناتجه المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤ في المائة في عام ١٩٩٨.

٥ - ولم يتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة اللجنة تأثرا سلبيا بما طرأ من انخفاض في أسعار النفط في عام ١٩٩٧ بلغت نسبته ٧,٩ في المائة قدر تأثر بلدان مجلس التعاون الخليجي به. وسيكون للانخفاض الأكبر المتوقع في أسعار النفط في عام ١٩٩٨ أيضا تأثير سلبي على نمو الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة يقل عن تأثيره في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وينبغي تكثيف الجهود المبذولة لزيادة تنويع اقتصادات بلدان المجلس وقاعدتها من الإيرادات الضريبية لتتمكن من مواجهة التحديات المتمثلة في تقلبات أسعار النفط الشديدة في الأسواق الدولية.

٦ - وكان من العوامل التي أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق المنطقة معدل نمو بلغ ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٧ ما يلي: (أ) الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط في عدة بلدان مما ساعد على إبقاء مجموع العوائد النفطية في المنطقة في عام ١٩٩٧ عند نفس المستوى الذي كانت عليه تقريبا في عام ١٩٩٦ رغم انخفاض أسعار النفط؛ و (ب) البدء في عمليات الإصلاح الاقتصادي وتزايد سرعتها في كثير من بلدان

المنطقة. وأما العوامل الرئيسية التي حالت دون تحقيق البلدان الأعضاء بالمنطقة معدل نمو أعلى في عام ١٩٩٧ فقد شملت ما يلي: (أ) انخفاض أسعار النفط الدولية يقدر بنسبة ٧,٩ في المائة؛ و (ب) الإغلاق المتكرر لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة؛ و (ج) تزعزع الاستقرار السياسي الناجم عن جمود عملية السلام في الشرق الأوسط؛ و (د) الهجمات الإرهابية على السائحين؛ و (هـ) استمرار الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق منذ عام ١٩٩٠.

٧ - وبسبب الزيادات الكبيرة في إنتاج النفط في العراق وقطر والزيادات الأكثر تواضعا في عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة، يقدر أن يكون الإنتاج النفطي في المنطقة قد بلغ ما متوسطه ١٧,٣٥ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٧، أي بزيادة تتجاوز قليلا مليون برميل يوميا عما أنتج في عام ١٩٩٦ وهو ١٦,٢٧ مليون برميل يوميا. ويقدر إنتاج النفط في العراق وقطر في عام ١٩٩٧ بنحو ٠٠٠ ١٨٦ ١ برميل يوميا و ٠٠٠ ٦٥٥ برميل يوميا على التوالي، مما يمثل زيادة نسبتها ٩٥,٧ في المائة و ٢٧,٢ في المائة عن مستوى إنتاجهما في عام ١٩٩٦.

٨ - وبلغ متوسط سعر سلة النفط الخام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ١٨,٦٨ دولارا للبرميل في عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٧,٩٣ في المائة عن سعر البرميل الذي بلغ ٢٠,٢٩ دولارا في عام ١٩٩٦ ولكن بزيادة نسبتها ١٠,٨ في المائة عن سعر البرميل الذي بلغت قيمته ١٦,٨٦ دولارا في عام ١٩٩٥. ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٩٧ ما يلي: (أ) زيادة الإنتاج من جانب بلدان غير أعضاء في منظمة الأوبك؛ و (ب) قيام بعض أعضاء منظمة أوبك بزيادة إنتاجها إلى مستويات أعلى بكثير من حصة كل منها (فنزويلا، مثلا، تجاوزت حصة إنتاجها في الأوبك البالغة ٠٠٠ ٣٥٩ ٢ برميل يوميا بمعدل ٠٠٠ ٩٣٥ برميل يوميا)؛ و (ج) قرار مجلس الأمن ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ الذي سمح للعراق بتصدير نفط قيمته بليونا دولار كل ستة شهور ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ و (د) حلول فصل شتاء أكثر دفئا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية.

٩ - وبلغ مجموع عائدات النفط في المنطقة ما يقدر بمبلغ ٩٩,٠٥ بليون دولار في عام ١٩٩٧. وهذا المبلغ يقل عن العوائد النفطية في عام ١٩٩٦ بمقدار ١,٠٣ بليون دولار فقط ويزيد بكثير عن عائدات النفط في عام ١٩٩٥ التي بلغت ٨١,٥٧ بليون دولار. وكانت الزيادة المقدرة بنسبة ٦,٦ في المائة في إنتاج النفط في البلدان الأعضاء في اللجنة والانخفاضات الأصغر حجما في أسعار النفط في فرادى البلدان الأعضاء في اللجنة (إذا قيست بانخفاض متوسط سعر سلة النفط الخام لمنظمة الأوبك) تكفي معا للسماح للمنطقة بالمحافظة على مستوى مرتفع بوجه عام لعائدات النفط. فقد انخفض مجموع عائدات النفط في منطقة اللجنة في عام ١٩٩٧ بنسبة ١,٠٣ في المائة فقط عما كان عليه في عام ١٩٩٦. ويمثل المستوى الأخير أعلى مستوى سجل في المنطقة خلال أكثر من عقد من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت القوة الشرائية لعائدات النفط لمنطقة اللجنة في عام ١٩٩٧ نتيجة لارتفاع نسبته ١٢ في المائة في قيمة دولار الولايات المتحدة (العملة التي تحدد بها أسعار النفط) مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ونتيجة كذلك لارتفاع أكبر في قيمة الدولار مقابل عملات عدة بلدان أخرى منها بعض بلدان الشرق الأقصى.

١٠ - وتتجلى أهمية قطاع النفط في اقتصادات معظم بلدان ومناطق اللجنة. وفيما عدا الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا يتم تصدير أي نفط، فإن جميع البلدان الأعضاء في اللجنة هي بلدان مصدرة للنفط ولا تزال عائدات النفط تؤدي دورا هاما في اقتصاداتها وميزانيات حكوماتها وموازينها التجارية ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

١١ - وفي معظم بلدان اللجنة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا استمر في عام ١٩٩٧ تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يراد بها تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وتعزيز الكفاءة والإنتاجية بما لهما من أهمية بالغة في إطار ما أخذ يصبح بسرعة اقتصادا عالميا. واستمر الاتجاه الذي يبتعد عن استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتجهة إلى الداخل، ويبدو أن الهيمنة الاقتصادية لحكومات المنطقة تقل على نحو مطرد. وثمة الآن تأكيد أكبر على استراتيجيات التنمية المتجهة إلى الخارج والتي تركز على القطاع الخاص بوصفه محرك النمو والتنمية والمصدر الرئيسي لفرص العمل على أن سرعة الإصلاح الاقتصادي تفاوتت تفاوتا كبيرا من عضو إلى آخر من أعضاء اللجنة. وتضاعفت بوجه عام جهود الإصلاح المبذولة في الاقتصادات الأكثر تنوعا ولا سيما في مصر واليمن، ولكن كثيرا من الزخم الذي تحقق في عام ١٩٩٥ قد تبدد في بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء عمان، ففي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ توقف بوجه عام في عدد من بلدان المجلس تطبيق سياسة توسيع القاعدة الضريبية وتنويعها وزيادة تخفيض الدعم المالي للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة. ويجب مواصلة التنفيذ التدريجي لتلك السياسة حتى تتمكن تلك البلدان من تجنب التخفيضات المفاجئة والحادة في إيرادات الحكومة كلما ووجهت بانخفاض كبير في عائدات النفط.

١٢ - وقد أدى التوقف الحالي لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى زعزعة الاستقرار السياسي في المنقطة مما ثبط بدوره تدفق رأس المال والسائحين في عام ١٩٩٧. وازداد تردي الأوضاع الاقتصادية للمنطقة في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة قيام إسرائيل بإغلاق الحدود. وكما وجه الهجوم الإرهابي على السائحين في الأقصر بمصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ضربة قاصمة إلى قطاع السياحة الذي ينمو بسرعة في البلد. كما أنه أثر على قطاعات السياحة في البلدان المجاورة ولا سيما في الأردن ولبنان. وقبل الهجوم الإرهابي في الأقصر، سجل عدد السياح الذين كانوا يزورون مصر رقما قياسيا. وتجاوزت عائدات السياحة ٣,٥ بلايين من الدولارات في العام المالي ١٩٩٦/١٩٩٧، ويقدر أن السياحة والأنشطة المتصلة بها قد وفرت فرص عمل لنحو ٤ ملايين من المصريين. وجاء الانخفاض الحاد في عدد السائحين الذين زاروا مصر في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ ليقوض الجهود التي كان يبذلها البلد لتحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى من ٥ في المائة في تلك السنة. ولا يزال للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق تأثير ضار على الأوضاع الاقتصادية للعراق وشركائه التجاريين الرئيسيين ولا سيما الأردن.

١٣ - وظلت مشكلة البطالة تشكل تحديا هائلا للعديد من بلدان المنطقة في عام ١٩٩٧ ولا سيما البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا. وتفاقمت تلك المشكلة على مر السنين من جراء الزيادة الكبيرة نسبيا في

عدد السكان وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وكثرة عدد الموظفين الزائدين عن الحاجة في القطاع العام. وأخذ عدد متزايد من الحكومات في التخلي عن سياسة الاضطلاع بدور رب العمل كملاذ أخير، ومن ثم بات الداخلون الجدد إلى سوق العمل يواجهون مصاعب أكبر في العثور على وظائف. ففي مصر، مثلا، تبلغ نسبة الموظفين الزائدين عن الحاجة في القطاع العام نحو ١٨ في المائة؛ ونتيجة تنفيذ مختلف الإجراءات المتعلقة بالتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، انخفضت العمالة في الشركات المملوكة للدولة من ٠٠٠ ٠٨٣ ١ وظيفة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٨ وظيفة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (ولا سيما نتيجة التناقص الطبيعي).

١٤ - وقد يبدو معدل النمو الاقتصادي السنوي الذي يتراوح بين ٤,٥ و ٥ في المائة والذي حققته الاقتصادات الأكثر تنوعا منذ عام ١٩٩٥ أمرا إيجابيا، غير أنه ليس كافيا لخفض المعدلات المرتفعة الحالية للبطالة إلى أي مستوى ملموس في معظم تلك البلدان. وفي مصر والأردن، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة سيكون ضروريا لامتصاص ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٥٠٠ من المنضمين الجدد إلى قوة العمل في مصر و ٠٠٠ ٥٠ منضم جديد إليها في الأردن كل سنة. وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة انخفاضا في معدل البطالة إذ هبط المعدل من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٧، ويرجع ذلك في الأساس إلى انخفاض عدد الأيام التي أغلقت فيها إسرائيل حدودها في وجه العمال الفلسطينيين في عام ١٩٩٧ مقارنا بعام ١٩٩٦. أما عدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى عدم تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والداخلي، فضلا عن ارتفاع معدل زيادة السكان في هذه المناطق إلى عدم انخفاض معدل البطالة بقدر أكبر. ويبدو أن معدل البطالة في اليمن قد استقر عند مستوى ٢٥ في المائة الذي بلغه في عام ١٩٩٦، وهذه حالة لا يتوقع تحسنها كثيرا إذا لم يقم القطاع الخاص بزيادة حجم الاستثمار والتشغيل زيادة كبيرة في المستقبل القريب، حيث يتعين على هذا البلد أن يكون قادرا على استيعاب ٠٠٠ ٢٠٠ من الداخلين الجدد إلى قوة العمل وامتصاص ٠٠٠ ٣٥ من موظفي الدولة المتوقع أن يفقدوا وظائفهم بسبب تخفيض الحكومة لجهازها البيروقراطي. وقد انخفض معدل البطالة في الأردن من نسبته المرتفعة التي بلغت ٢٥ في المائة في عام ١٩٩١ فظل في حدود ما يقرب من ١٥ في المائة طيلة السنوات الثلاث الماضية. ويعتبر ذلك المعدل مرتفعا، لا سيما في ضوء ركود الأجور الحقيقية خلال تلك السنوات. وقدر معدل البطالة في مصر رسميا بما يقل عن ٩ في المائة في عام ١٩٩٧. غير أن معدل البطالة في هذا البلد قدر، حسب مصادر أخرى، بحوالي ١٢ أو ١٣ في المائة. ورغم أن العمالة الناقصة ربما كانت مشكلة، يقدر أن معدل البطالة في الجمهورية العربية السورية ظل دون نسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٥ - وتنشغل بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضا بمشكلة البطالة، مما قد يبدو متعارضا مع ما تمارسه هذه البلدان من إتاحة فرص العمل لملايين العمال الأجانب، الذين يشكلون معظم القوة العاملة في بلدان المجلس، حيث يمثل هؤلاء العمال ٦١ في المائة من مجموع القوة العاملة في عمان، و ٨٣ في المائة في الكويت، و ٩١ في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويتولى القطاع الخاص تشغيل أقل من ١٠ في المائة من العاملين من رعايا بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولا تتمثل المشكلة في كون القطاع الخاص يبدو عازفا

عن تشغيل رعايا بلدان المجلس فحسب، بل إنها تتمثل أيضا في كون الرعايا أنفسهم يفضلون العمل في القطاع العام، حيث المرتبات أعلى بكثير وحيث المزايا المضافة للأجور أكثر سخاء. ومن ثم فإن المشكلة في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي أن هناك بالفعل فائضا هائلا في عدد العاملين بالقطاع العام، وأن فرص العمل الجديدة في ذلك القطاع يتوقع أن تصبح نادرة بشكل متزايد نظرا لأن الحكومات تقوم بترشيد نفقاتها والحد من دورها في الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قطاع النفط، الذي يعتبر ذا أهمية قصوى لاقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي (إذ يسهم بما يزيد على ثلث مجموع الناتج المحلي الإجمالي)، يعتمد كذلك اعتمادا كبيرا على كثافة رأس المال، وبالتالي يتيح أقل من ٢ في المائة من فرص العمل في تلك البلدان.

١٦ - وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، تنمو القوة العاملة من أبناء البلد بمعدل سنوي يقرب من ٥ في المائة. وقد استحدثت هذه البلدان سياسات ترمي إلى الاستعاضة عن العمال الأجانب بأبناء البلد. ففي السعودية، على سبيل المثال، تعتبر "سعودة" القوة العاملة هدفا رئيسيا في خطة التنمية الخمسية الحالية. وتعتزم الحكومة تقديم قروض وعقود ميسرة للشركات الخاصة التي تحقق أهداف "السعودة". ويتعين على الشركات أن تزيد عدد العاملين السعوديين الذين تستخدمهم بنسبة ٥ في المائة وإلا تعرضت للعقوبات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أعلنت المملكة العربية السعودية حظر استخدام الأجانب في ١٣ فئة من الوظائف الفنية؛ وفي عام ١٩٩٧ أضيفت سبع فئات أخرى إلى القائمة. وفي عام ١٩٩٦، طردت الإمارات العربية المتحدة ما يزيد على ٠٠٠ ١٨٠ عامل أجنبي لم تكن وثائق إقامتهم قانونية؛ وشددت منذ ذلك الحين قوانينها المتعلقة بالهجرة. واتبعت بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي، ومنها البحرين والسعودية سياسات مشابهة في عام ١٩٩٧. وأحرزت البحرين وعمان بعض التقدم في مجال إحلال أبناء البلد محل القوة العاملة الأجنبية في كلا البلدين؛ ورغم ذلك، ظلت إنجازاتهما محدودة في ذلك الصدد وانحصرت أساسا في القطاع العام (حيث لم تشمل العملية في القطاع الخاص حتى الآن سوى بعض الوظائف الإدارية والكتابية). وأفادت التقارير أن حكومة الكويت تنظر في وضع خطط لجعل تشغيل العمال الأجانب عملية أقل جاذبية بالنسبة للشركات الخاصة من خلال إلزام هذه الشركات بتقديم الرعاية الصحية ورفع رسوم الإقامة والدخول. كما تنظر الكويت في "دعم" مرتبات الكويتيين العاملين في القطاع الخاص وربط منح التسهيلات للأعمال التجارية الخاصة بعدد الكويتيين المستخدمين فيها. وفي الإمارات العربية المتحدة، من المقرر إنفاذ قانون اتحادي يُلزم الشركات الخاصة بشغل الوظائف الشاغرة بواسطة أبناء البلد اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وتعتزم الحكومة أيضا منع شركات القطاع الخاص من الاستعانة بالعمال الأجانب في أي من الوظائف التي يمكن أن يشغلها المواطنون المؤهلون. وليس من الواضح بعد ما إذا كانت الشركات الخاصة سيفرض عليها دفع مرتبات عالية إلى هؤلاء المواطنين، لكن الحكومة بصدد النظر في تقديم حوافز - بما في ذلك إعطاء الأولوية في الحصول على العقود الحكومية إلى الشركات التي تستخدم أكبر عدد من المواطنين. على أن من الجدير بالإشارة أن كثيرا من هذه التدابير المخصصة سوف تعوق سير سوق العمل بشكل سليم، وبالتالي قد لا تتيسر لها أسباب الاستمرار. وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي وأهمها المملكة العربية السعودية، يتعين على الحكومات أن تقوم بتدريب القوة العاملة الوطنية في مجالات التخصص التي يوجد عليها طلب في القطاع الخاص والتي تعد المرتبات فيها مرتفعة

نسبيا (بالمقارنة مع مرتبات القطاع العام). وفي عام ١٩٩٧ زادت حكومة المملكة العربية السعودية اعتماداتها المخصصة في الميزانية للتعليم والتدريب إلى ١١,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويشكل ذلك زيادة بنسبة تتجاوز ٥٠ في المائة مقابل اعتمادات عام ١٩٩٦ التي بلغت ٧,٣٦ بليون دولار. ومن شأن هذا الاستثمار أن يتيح لأبناء البلد الحصول على التعليم واكتساب المهارات الفنية التي يحتاجون إليها لتلبية احتياجات سوق العمل في القرن الحادي والعشرين.

١٧ - وكانت معدلات التضخم منخفضة بصفة عامة في معظم البلدان الأعضاء في اللجنة في عام ١٩٩٦، ثم اطرد انخفاضها في عام ١٩٩٧. فقد كانت معدلات التضخم عادة أقل بكثير في بلدان مجلس التعاون الخليجي منها في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، ولم يكن عام ١٩٩٧ استثناء من القاعدة. فقد قدر أن أعلى معدل للتضخم في بلدان المجلس في عام ١٩٩٧ بلغ ٢,٨ في المائة وسُجل هذا المعدل في الإمارات العربية المتحدة، بينما قُدر أقل معدل للتضخم في الاقتصادات الأكثر تنوعا بالمنطقة بنسبة ٤,٧ في المائة، وسُجل هذا المعدل في الأردن.

١٨ - وفي عام ١٩٩٧، كانت معدلات التضخم في معظم بلدان المجلس أقل منها في معظم البلدان النامية والبلدان الأخرى المتقدمة النمو في العالم. فقد كانت هذه المعدلات أقل من ١ في المائة في عمان والمملكة العربية السعودية، وأقل من ٣ في المائة في سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي. وواصلت بلدان المجلس اتباع سياسات نقدية حذرة في عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن جميع عملات بلدان المجلس مرتبطة بدولار الولايات المتحدة (باستثناء الدينار الكويتي، الذي يرتبط بسلة من العملات)، ارتفعت قيمة هذه العملات مع ارتفاع قيمة دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ مقابل الين الياباني وجميع العملات الأخرى لبلدان الشرق الأقصى ومعظم عملات أوروبا الغربية. ونتيجة لذلك، جاءت أسعار السلع التي استوردتها بلدان المجلس أقل، مما ساعدها على إبقاء معدلات التضخم منخفضة. وجدير بالإشارة، مع ذلك، أن استتباب المركز المالي لحكومات مجلس التعاون الخليجي قد جعل هذه البلدان فيما يبدو تصرف النظر عن القيام بأي تخفيض آخر في الدعم المقدم للسلع والخدمات التي طرحها القطاع العام في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، مما ساعد أيضا على تهاود الأسعار.

١٩ - وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، سُجل أعلى معدل للتضخم في عام ١٩٩٧ في اليمن، الذي يعد أقل بلدان المنطقة نموا. ورغم ذلك، يعد معدل التضخم المقدر بنسبة ١٠ في المائة في اليمن أقل بكثير من معدل ٢٩ في المائة الذي سُجل في عام ١٩٩٦ ومعدل ٧٠ في المائة الذي سُجل في عام ١٩٩٤، قبل أن يبدأ البلد في تنفيذ برنامجه للإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩٥. وأحرز تقدم مماثل في الأردن ومصر وهما البلدان الآخران العضوان في اللجنة اللذان ينفذان برنامجين للإصلاح الاقتصادي برعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فقد انخفض معدل التضخم في مصر إلى ما يقدر بنسبة ٦,٢ في المائة في عام ١٩٩٧، من نسبة ٧,٣ في المائة في السنة السابقة و ٢١ في المائة قبل بدء برنامج الإصلاح في عام ١٩٩١. وانخفض معدل التضخم في الأردن إلى ما يقدر بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٧، من نسبة ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٢٥,٦ في المائة قبل عام ١٩٨٩. وفي لبنان انخفض معدل التضخم الذي

استقر عند ١٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٦ و ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ويعكس ذلك الاتجاه ما أخذ به البنك المركزي في ذلك البلد من سياسات نقدية أكثر محافظة، فضلا عما لحق من تدهور بنمو الأنشطة الاقتصادية. وفي الجمهورية العربية السورية، انخفض معدل التضخم من ١٠,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٨,٨ في المائة في عام ١٩٩٦، وتشير التقديرات الأولية إلى أن هذا المعدل انخفض مرة أخرى إلى ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٧[٣] كما حالت ارتفاع السيولة نسبيا في النظام المصرفي دون حدوث انخفاض أكبر في معدل التضخم في عام ١٩٩٧. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، انخفض معدل التضخم بشكل ملموس، من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ما يقرب من ١٢ في المائة في كل من عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٧. ويحتمل أن يكون سبب الانخفاض راجعا إلى الهبوط الحاد في القوة الشرائية للشعب الفلسطيني خلال فترة اتسمت بالارتفاع الحاد في معدلات البطالة والتدهور الملحوظ في مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا - التطورات في مجال التجارة الدولية والمدفوعات الدولية

٢٠ - أسهمت منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بما يقرب من ٢,٣ في المائة من إجمالي التجارة العالمية في عام ١٩٩٦، وشكلت صادرات النفط ٧٥,٨ في المائة من مجموع صادرات المنطقة. ورغم ذلك فإن مستوى التجارة فيما بين بلدان المنطقة منخفض جدا، إذ بلغ حوالي ٨ في المائة من إجمالي التجارة في عام ١٩٩٦ و ٩ في المائة في عام ١٩٩٧، على التوالي، مقابل ما يقرب من ٦٥ في المائة من إجمالي التجارة في الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٦. ومن العوامل التي سببت الانخفاض النسبي للتجارة داخل منطقة اللجنة التماثل بين السلع التي تنتجها البلدان الأعضاء في اللجنة؛ وعدم التنسيق في مجال السياسات الإنتاجية والتجارية؛ ونقص التكنولوجيات المتطورة التي يتعين استيرادها من البلدان المتقدمة النمو؛ إلى جانب عقبات أخرى تقيد التدفقات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة.

٢١ - وقد انضمت مؤخرا البلدان الأعضاء في اللجنة إلى منطقة التجارة الحرة العربية (الأفتا) التي أنشئت في عام ١٩٩٧ وبدأ تنفيذها في بداية عام ١٩٩٨. ويدعو اتفاق الأفتا إلى تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ١٠ في المائة سنويا لمدة ١٠ سنوات. وسيؤدي التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة المذكورة إلى تعزيز التعاون التجاري وإلى التعجيل بالتنمية الاقتصادية في منطقة اللجنة ككل.

٢٢ - وخمسة من البلدان الأعضاء في اللجنة أعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر. وفي عام ١٩٩٧، أحرزت ثلاثة بلدان أعضاء أخرى هي الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية بعض التقدم فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومن المتوقع أن تحصل على العضوية خلال عام ١٩٩٨. وتقوم ثلاثة بلدان أخرى هي الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن بإعداد اقتصاداتها من خلال اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي كيما تطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٨ أو عام ١٩٩٩.

٢٣ - وليس من المتوقع، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، أن يتكرر الأداء الجيد الذي تحقق في عام ١٩٩٦ في قطاع التجارة الدولية لمنطقة اللجنة، لا في عام ١٩٩٧ ولا في عام ١٩٩٨ فقد بلغ إجمالي تجارة المنطقة (باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة) ٢٣٩,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٦، أي بزيادة قدرها حوالي ١١ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٥. ويقدر أن تكون تجارة المنطقة قد انخفضت بنسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧ والمتوقع أن تنخفض بنسبة ٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٨. وزاد إجمالي صادرات المنطقة، الذي بلغ ١٣٤,٦ بليون دولار، بنسبة ١٤,٥ في المائة، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٦، بينما زاد إجمالي الواردات، الذي بلغ ١٠٥,١ بليون دولار، بنسبة ٦,٨ في المائة. وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الصادرات انخفض بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٧، في حين تشير إلى أن إجمالي الواردات زاد بنسبة ٢,٣ في المائة. وتشير الإسقاطات لعام ١٩٩٨ إلى أن إجمالي صادرات المنطقة سينخفض بنسبة ١٤,٤ في المائة تقريبا عما كان عليه في عام ١٩٩٧، حيث سيبلغ ١١٠,٠ بليون دولار. في حين أن من المتوقع أن تزداد الواردات بنسبة ٢,١ في المائة لتصبح ١٠٩,٧ بليون دولار.

٢٤ - وقد ربطت عدة بلدان من البلدان الأعضاء في المنطقة عملاتها بدولار الولايات المتحدة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية)، ولذلك أدى ارتفاع سعر الدولار، الذي بدأ في الربع الثاني من عام ١٩٩٥، إلى ارتفاع أيضا في سعر عملات تلك البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت قيم عملات الأردن والكويت ومصر على ما هي عليه تقريبا إزاء دولار الولايات المتحدة في عدة السنوات الماضية. ونتيجة لذلك، زادت القوة الشرائية لكل عملة مع بقاء أسعار الواردات منخفضة نسبيا. غير أن أسعار صادراتها ارتفعت في أسواق العالم مقارنة بالسلع المصدرة من البلدان الأخرى التي انخفضت عملاتها إلى حد كبير إزاء دولار الولايات المتحدة خلال نفس الفترة من الزمن. وتواجه صناعة المنسوجات في البلدان الأعضاء في اللجنة، بصفة خاصة، منافسة شديدة من البلدان الأخرى المصدرة للمنسوجات في آسيا، مثل اندونيسيا وماليزيا اللتين انخفضت عملاتهما بنسبة ٥٢ في المائة و ٢١ في المائة على التوالي إزاء دولار الولايات المتحدة في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧.

٢٥ - وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت قيمة الصادرات ١٢٢,٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦، أي ما نسبته ٩٠,٦ في المائة من إجمالي صادرات منطقة اللجنة، وكان ذلك يمثل زيادة نسبتها ١٤,٥ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة أسعار النفط. ويقدر أن إجمالي صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي انخفض بنسبة ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ نتيجة لانخفاض أسعار النفط الذي بلغ ٨ في المائة. كما يقدر أن ينخفض إجمالي صادرات بلدان المجلس في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٤,٤ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٧. وبين هذه المجموعة من البلدان، سجلت عمان وقطر أكبر زيادة في عام ١٩٩٦، حيث سجلت الأولى ٢١,٠ في المائة وسجلت الثانية ١٨,٣ في المائة. ويقدر انخفاض الصادرات في عام ١٩٩٧ بنسبة ٦,٦ في المائة بالنسبة للكويت و ٦,٣ في المائة بالنسبة للمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يحدث أكبر انخفاض للصادرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي في الكويت والمملكة العربية

السعودية - حيث تفيد الإسقاطات بانخفاض في الأولى بنسبة ١٩,٢ في المائة وفي الثانية بنسبة ١٨,٠ في المائة.

٢٦ - ويقدر أن يزداد إجمالي واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي بحوالي ٤,٨ في المائة في عام ١٩٩٦ بحيث تبلغ قيمته ٧٢,٢ بليون دولار، بما يمثل نسبة ٦٨,٧ في المائة من إجمالي واردات المنطقة. ويقدر أن تزداد واردات بلدان المجلس في عام ١٩٩٧ بنسبة ٣,٥ في المائة، ومن المسقط أن تزداد في عام ١٩٩٨ زيادة طفيفة بنسبة ١,٣ في المائة فقط. وقد سجلت الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر أكبر زيادة في الواردات، حيث بلغت نسبة الزيادة في كل منها ١٠,٠ في المائة. أما الميزان التجاري لبلدان المجلس، الذي سجل فائضا بلغ ٤٩,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٦، وزاد بنسبة ٣٤,٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٥، فيقدر أن يستمر محققا فائضا في عام ١٩٩٧، ولو أنه سيكون مصحوبا بانخفاض نسبته ١٦,٩ في المائة. ويقدر أن ينخفض فائض الميزان التجاري في عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٦,٤ في المائة وأن يكون سبب ذلك أساسا هو الانخفاض المتوقع في إيرادات الصادرات النفطية.

٢٧ - وقد سجلت الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة اللجنة سنوات عديدة عجزا كبيرا في الميزان التجاري. وفي عام ١٩٩٦، شكلت الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات في تلك البلدان، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية (٥٤ في المائة) ومصر (٤٥ في المائة) واليمن (٩٠ في المائة). أما الصادرات غير النفطية، ولا سيما تيلة القطن، والمنسوجات والخضر والفاكهة الطازجة فتواجه حاليا عقبات كثيرة ومنافسة شديدة في الأسواق العالمية. وقد قدر أن إجمالي صادرات هذه المجموعة من البلدان زاد في عام ١٩٩٦ بنسبة ٩,١ عما كان عليه في عام ١٩٩٥ حيث بلغ ١٢,٦ بليون دولار. ويقدر أن إجمالي صادرات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا قد انخفض بنسبة بلغت حوالي ١,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. ومن المسقط أن ينخفض بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٨. وقد سجل لبنان واليمن أكبر الزيادات في عام ١٩٩٦، فسجل الأول زيادة قدرها ١٠,٢ في المائة والثاني زيادة قدرها ١٤,٥ في المائة. غير أن الصادرات في عام ١٩٩٧ قدرت بأنها انخفضت بشدة في لبنان (١٢,٥ في المائة) وفي اليمن (٧,٢ في المائة). أما مصر، التي حققت أكبر زيادة في صادراتها (١٠,٩ في المائة) في عام ١٩٩٧. فقد سجلت زيادة نسبتها ٢١,٠ في المائة في صادراتها غير النفطية، ولا سيما السلع المصنعة. ومن المسقط أن تنخفض صادرات اليمن بنسبة ١٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٨، وأن تنخفض صادرات الجمهورية العربية السورية بنسبة ٥,١ في المائة، في حين أن البلدين الآخرين في هذه المجموعة سيحققان زيادة في صادراتهما نسبتها ٤,٦ في المائة في مصر و ٢,٠ في المائة في الأردن.

٢٨ - وبلغ إجمالي واردات البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا ٣٢,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٦، وهو يمثل ٣١,٣ من إجمالي واردات منطقة اللجنة، ويزيد بنسبة ١١,٥ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٥. وتلك الواردات، التي أشارت التقديرات إلى أنها انخفضت انخفاضا طفيفا بنسبة ٠,٣ فقط في المائة في عام ١٩٩٧ يتوقع أن تزيد بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٨. ومصر هي البلد المستورد الرئيسي في هذه المجموعة، حيث تمثل وارداتها حوالي ٤٠ في المائة من مجموع واردات المجموعة وحوالي ١٢,٤ في المائة

من إجمالي واردات منطقة اللجنة. وقد سجلت ثلاثة بلدان في هذه المجموعة زيادات كبيرة في الواردات في عام ١٩٩٦ - فسجل الأردن زيادة قدرها ١٩,٧ في المائة، وسجلت الجمهورية العربية السورية زيادة قدرها ١٥,٠ في المائة وسجل اليمن زيادة قدرها ١٦,٥ في المائة.

٢٩ - وبلغت النسبة بين الصادرات والواردات، التي تعكس قدرة البلدان على تمويل الواردات من حصائل الصادرات، ١,٢٨ في عام ١٩٩٦، مقابل ١,١٩ في المائة في عام ١٩٩٥ في منطقة اللجنة ككل. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة بلغت ١,١٩ في المائة في عام ١٩٩٧، ويقدر أن تبلغ ١,٠ في عام ١٩٩٨. وفيما يتعلق ببلدان مجلس التعاون الخليجي، بلغت النسبة ١,٦٩ في المائة في عام ١٩٩٦ مقابل ١,٥٤ في المائة في عام ١٩٩٥؛ ويقدر أن تبلغ ١,٥٥ في المائة في عام ١٩٩٧، ثم ١,٢٩ في المائة في عام ١٩٩٨. وبالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعا، ظلت النسبة عند مستوى عام ١٩٩٥ تقريبا، أي ٠,٣٩، ويقدر أن تبلغ ٠,٣٨ في عام ١٩٩٧، ثم تنخفض أكثر من ذلك فتبلغ ٠,٣٦ في عام ١٩٩٨.

٣٠ - وقد تحسن إجمالي ميزان الحساب الجاري لمنطقة اللجنة (باستثناء الإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ولبنان) فسجل فائضا بلغ ٧ ١٢٥,١ مليون دولار في عام ١٩٩٦، مقابل عجز في عام ١٩٩٥ بلغ ٩٥٧ مليون دولار. وهذا التحسن في الحساب الجاري نجم أساسا عن زيادة أسعار النفط، التي أدت إلى زيادة كبيرة في حصائل الصادرات، وإلى أرصدة إيجابية للخدمات في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة. وقد سجلت الفوائض الكبيرة في موازين الحسابات الجارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي ولا سيما في الكويت التي سجلت فائضا قدره ٦ ٧٧٣ مليون دولار في عام ١٩٩٦، مقابل ٤ ٥٧٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥.

٣١ - وقد ارتفع مجموع الاحتياطيات الدولية (بدون الذهب) ارتفاعا ملحوظا في منطقة اللجنة، خلال السنتين الماضيتين. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بلغ مجموع تلك الاحتياطيات ٥٢,٣ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل ٤٨,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٦ و ٤٦,٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥. ووصلت الاحتياطيات الدولية لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ٢٣,٣٦ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ممثلة بذلك ٤٦,٣ في المائة من مجموع احتياطيات المنطقة. ومصر، من بين بلدان اللجنة، هي البلد الذي يملك أكبر احتياطي دولي، إذ بلغ ١٩,٠٨ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٩,٦٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٦. والاحتياطيات الدولية التي تحتفظ بها بلدان منطقة اللجنة تكفي لتمويل واردات المنطقة لمدة ٦ أشهر. غير أن نسبة الاحتياطي الدولي/ الواردات قد اختلفت بين البلدان الأعضاء في اللجنة: ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغت هذه النسبة أربعة أشهر وفي مصر ١٥,٦ شهرا.

٣٢ - وقد تم إحراز بعض التقدم في مجال السياسة التجارية في منطقة اللجنة. فقد حققت معظم البلدان تقدما ملموسا في تحرير تجارتها. وكانت عمليات الإصلاح في مجال السياسة التجارية هي السمة الرئيسية للإصلاحات الاقتصادية التي تم الاضطلاع بها في عام ١٩٩٧. واتخذت البلدان الأعضاء في اللجنة الإجراءات

الرسمية المطلوبة للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية التي بدأ تنفيذها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والتي سوف تستكمل بحلول سنة ٢٠٠٧.

٣٣ - وفيما يتعلق ببلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت مسألة توحيد نسب التعرفة الجمركية هي محور المفاوضات التجارية التي جرت بين تلك البلدان في عام ١٩٩٧. كما قرر الاتحاد الأوروبي تجديد اتفاق تجاري قديم مع بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن توحيد التعرفات الجمركية شرط لازم لتوقيع الاتفاق الجديد. واتخذت المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان الخطوات اللازمة للمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٤ - ومن بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، حققت مصر تقدما كبيرا في سياستها التجارية. فقد أوفت الحكومة بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. وفي عام ١٩٩٧، ألغت الحظر الذي كان مفروضا على واردات الدواجن والمنسوجات التي كانت مستثناة كتدبير لحماية الإنتاج المحلي من تلك السلع. ووقع الأردن في عام ١٩٩٧ اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكان بذلك أول بلد من أعضاء اللجنة يوقع اتفاقا من هذا القبيل. واتخذ الأردن الإجراءات الرسمية المطلوبة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتستهدف حكومة الأردن زيادة صادرات الأردن إلى الأسواق العربية والاتحاد الأوروبي. وأجرت الجمهورية العربية السورية دراسة شاملة في عام ١٩٩٧ لتقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع إجراء مفاوضات رسمية في نيسان/أبريل ١٩٩٨. كما وحدت الجمهورية العربية السورية أسعار الصرف المتعددة لعملتها المحلية بالنسبة للميزانية العامة بموجب المرسوم الوزاري رقم ٢١٦٣ لعام ١٩٩٧ الذي نص على أن يكون سعر الصرف هو ٤٥ ليرة سورية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، على أن يبدأ سريان هذا المرسوم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وسوف تطبق الحكومة هذه التدابير نفسها فيما يتعلق بتوحيد سعر الصرف بالنسبة للواردات خلال عام ١٩٩٨. أما لبنان، فما زال يبحث إيجابيات وسلبيات الانضمام إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة التجارة العالمية. ووقع لبنان في مطلع عام ١٩٩٨ اتفاقا تجاريا مع الجمهورية العربية السورية لخفض نسب التعرفة الجمركية بين البلدين بنسبة ٢٥ في المائة سنويا. وفي ضوء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اتخذت جمهورية اليمن الخطوات اللازمة نحو تحرير التجارة في عام ١٩٩٧.

ثالثا - التطورات النقدية والضريبية والمالية

٣٥ - ظلت السياسة النقدية في البلدان الأعضاء في اللجنة في عام ١٩٩٧ تستهدف بصورة أساسية الحفاظ على استقرار أسعار الصرف. كما أسهمت تلك السياسة في تحقيق الانخفاض والثبات النسبيين في معدلات التضخم، وحافظت على ثقة القطاع الخاص.

٣٦ - وتعززت فعالية السياسة النقدية نتيجة لإصلاح القطاع المالي في معظم البلدان الأعضاء في اللجنة، وكان الإصلاح الذي بدأ في أوائل التسعينات في عدد من تلك البلدان، مثل الأردن ومصر، يستهدف زيادة تعبئة الموارد المالية وتخصيصها وتقوية نظام الرقابة على النقد.

٣٧ - ولزيادة تعبئة الموارد المالية وتخصيصها، قام عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة بتنفيذ تدابير مختلفة: فقد تم، أولا، تعزيز دور قوى السوق في تحديد معدلات العائد (أي أسعار الفائدة) وتخصيص الائتمان (في الأردن وعمان وقطر والكويت ومصر على سبيل المثال). وحققت تلك البلدان تقدما ملحوظا في تحرير هيكل أسعار الفائدة بها. وقد ركزت في البداية على أسعار الفائدة على الودائع، وضيقت نطاق الأسعار التفضيلية، خاصة لمشروعات القطاع العام. وقامت، ثانيا، بتوسيع حافظة الأصول المتاحة للمدخرين المحليين من خلال استحداث أدوات مالية جديدة بالأسعار التي يحددها السوق. وشملت تلك الأدوات شهادات الإيداع (الأردن وعمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية)، وأذون الخزانة القابلة للتداول (الأردن وعمان والكويت ولبنان ومصر واليمن) والأوراق التجارية (الأردن والبحرين والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية). وثالثا، أحرز معظم البلدان الأعضاء في اللجنة تقدما ملحوظا في تعزيز أنظمتها المالية من خلال تجديد رؤوس أموال مؤسساتها المالية (الأردن وعمان والكويت ولبنان ومصر) وتحسين قواعد التحوط والإشراف بها (الأردن وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية).

٣٨ - ولتعزيز سياسات الرقابة على النقد، لا سيما في سياق التحرير المالي، بدأت الرقابة غير المباشرة على النقد، التي بدأ الأخذ بها في عام ١٩٩٦ في معظم البلدان الأعضاء في اللجنة لتحل محل القيود الكمية على الائتمان، تتخذ شكلا واضحا في عام ١٩٩٧. وجعل عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة آليات إعادة الخصم أكثر حساسية لأوضاع السوق، واتسع نطاق استخدام بيع وشراء أوراق البنك المركزي المالية وأذون الخزانة كأداتين لإدارة السيولة. وعلاوة على ذلك، أصبحت الشروط المتعلقة بالاحتياطي أكثر تجانسا في جميع المؤسسات المالية.

٣٩ - وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ترتب على الربط القائم فعلا بين عملاتها ودولار الولايات المتحدة أن أصبحت أسعار الفائدة المحلية تتبع عن كثب حركة أسعار الفائدة الدولارية. وفي إطار المحافظة على أولويات ثابتة مع الدولار، حددت بلدان مجلس التعاون الخليجي أيضا أسعار صرف متبادلة بين عملاتها. ويعتقد أن استبعاد السياسات المالية التضخمية وإيجاد بيئة نقدية مستقرة جعلا أسعار صرف عملات هذه المجموعة من البلدان الأعضاء في اللجنة الوسيلة الرئيسية التي شجعت عودة الموارد المالية من الخارج. وكان لرأس المال العائد الدور الرئيسي في تمويل العجز في الحسابات الجارية لتلك الدول.

٤٠ - وتشير التطورات المالية ببلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٧، وخاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية، إلى أن تلك البلدان قد أزالت معظم آثار أزمة الخليج وحرب ١٩٩٠/١٩٩١. فقد أدى ارتفاع عائدات النفط إلى مزيد من التخفيض في عجز ميزانياتها. وتم تمويل العجز في ميزانيات معظم تلك

البلدان في السنة المالية ١٩٩٧ عن طريق الاقتراض الداخلي أساسا، وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة وليس عن طريق السحب من احتياطياتها من العملات الأجنبية أو اللجوء إلى الاقتراض الخارجي كما كانت عليه الحال خلال معظم السنوات القليلة الماضية. ولتخفيض العجز في ميزانياتها في السنوات المقبلة، اتخذت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي تدابير لزيادة العائدات وخفض الزيادة في النفقات. ولتحقيق هذه الغاية، يعتبر القرار الذي اتخذه عدد من الحكومات برفع أسعار بعض الخدمات العامة مؤشرا على أن الإيرادات المحلية في الميزانيات سيكون لها دور هام في تمويل نفقات الميزانية، كما يعتبر سياسة مالية طويلة الأجل تستهدف إيجاد قاعدة أكثر تنوعا للإيرادات المحلية.

٤١ - وما زالت ميزانيات سنة ١٩٩٧ في معظم بلدان اللجنة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا ميزانيات انكماشية، حيث تزيد النفقات بمعدل أدنى من معدل التضخم، مما يؤدي إلى خفض النفقات بالقيمة الحقيقية. على أن تلك البلدان ظلت في عام ١٩٩٧ تواصل البحث عن وسائل بديلة لخفض العجز في ميزانياتها، إما عن طريق زيادة الإيرادات المحلية من خلال إصلاح التدابير المتبعة في تحصيل الإيرادات، أو عن طريق خفض النفقات من خلال تخفيض الدعم أو تخفيض مدفوعات خدمة الديون. كما أن معظمها لجأ إلى الاقتراض الداخلي، بينما سعى عدد منها، مثل الأردن ولبنان، إلى الحصول على الأموال الإضافية عن طريق الاقتراض الخارجي.

٤٢ - وفي الوقت الذي استمر فيه النمو الاقتصادي السليم وإصلاح القطاع المالي، وأخذت فيه الأسواق المالية بالمنطقة تصبح على نحو متزايد أكثر تطورا، استمر في عام ١٩٩٧ تخفيف الشروط المصرفية التقييدية نسبيا في المنطقة، مما أدى إلى تعزيز الأداء المصرفي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أدى تزايد الثقة، معززا بما حققه القطاع المصرفي في عام ١٩٩٧ من نتائج مالية أفضل بشكل ملحوظ، إلى ترقب مستقبل أكثر إشراقا في عام ١٩٩٨. وفي لبنان ومصر، من المتوقع أن تؤدي زيادة الأنشطة الدولية، لعدد من المصارف، متمثلة في الإصدارات الحكومية والمصرفية التي لقيت استقبالا حسنا، إلى مزيد من التحسن في صورة البلدين وصورة القطاع المصرفي في كل منهما. ومن المتوقع وقد بدأت معظم بلدان اللجنة عهدا جديدا تتوافر فيه الفرص المالية للمصارف نتيجة لرغبة حكومات تلك البلدان في توسيع نطاق اشتراك القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، أن يكون للمصارف في منطقة اللجنة دور هام في تمويل تلك الأنشطة. على أنه لا يبدو أن تمويل المشاريع الكبيرة هو المجال الوحيد الذي توجد فيه فرص مالية هامة. فتقديم الخدمات لقطاع الشركات المحلية الصغيرة كان مسألة مهملة في الماضي، ولكن عددا من المصارف في المنطقة بدأ التركيز على الاحتياجات المالية للمصارف الاستثمارية وللشركات في هذا القطاع.

٤٣ - ومع تسارع الخطى في عملية الخصخصة واتجاه الشركات نحو زيادة القدرات المالية المحلية، استمر في عام ١٩٩٧ الاتجاه إلى تطوير المصارف الاستثمارية في معظم البلدان الأعضاء في اللجنة. وبالإضافة إلى خدمات المصارف الاستثمارية، بدأ عدد من المصارف في منطقة اللجنة في تقديم خدمات محسنة في مجال إدارة الأصول، وشرع يتنافس مع المصارف الأجنبية في المنطقة في عام ١٩٩٧.

٤٤ - وما زالت حملة الخصخصة التي تنفذ في عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة تعود بالفائدة على اسواق الأوراق المالية في تلك البلدان لأن معظم عمليات الخصخصة كانت تتم عن طريق طرح الأسهم للجمهور. وأدت الصلات القائمة بين معظم أسواق الأوراق المالية في المنطقة إلى تحسين مناخ الاستثمار في المنطقة.

رابعا - حالة تنمية الموارد المائية وإدارتها

٤٥ - تشكل ندرة المياه، مع تزايد استهلاك المياه الناجم عن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وعن أنشطة التنمية، تحديا رئيسيا بالنسبة للمخططين وصانعي القرار في المنطقة، ولقدرتهم على تنمية موارد المياه وإدارتها على النحو الأمثل في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد أدى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، التي تتركز بشكل رئيسي في المدن، إلى ضرورة تخصيص الموارد المالية اللازمة لتوفير إمدادات المياه والخدمات الصحية الكافية والمأمونة. وقد أدى نمو المدن وبرامج التصنيع والأنشطة الزراعية إلى زيادة الطلب على موارد المياه لتلبية الاحتياجات المتزايدة. وبدأت الحكومات في المنطقة، ومعها مختلف وكالات الأمم المتحدة الإقليمية، تعنى على نحو متزايد بمسألة ازدياد الطلب على المياه الناجم عن الضغط السكاني، والافتقار إلى تطبيق ممارسات كافية لإدارة المياه، والحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية، فضلا عن الحاجة إلى مكافحة التلوث للحفاظ على البيئة الهشة شبه القاحلة.

٤٦ - وقد أصبح نقص المياه حادا في منطقة اللجنة، فيما عدا البلدان التي تمر فيها أنهار رئيسية. إذ يعد كل من نهر النيل والفرات ودجلة والعاصي والليطاني أنهارا رئيسية تزود كلا من الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان ومصر بحاجاتها من المياه المطلوبة على نحو كاف. ويقدر مجموع إمكانياتها من المياه السطحية نحو ١٣٦ بليون متر مكعب. وتقوم كل من الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر باستغلال المياه السطحية من خلال استخدام الهياكل المائية وأنظمة نقل المياه، كما يجري استغلال محدود للمياه الجوفية في كل من الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر. أما الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي والضفة الغربية وغزة واليمن، فتستغل موارد المياه الجوفية على نحو يتجاوز ما يمكن الاستمرار في استخدمه من مياه المستودعات الجوفية المأمونة. وقد وصل استغلال المياه الجوفية في منطقة اللجنة في عام ١٩٩٦ إلى ٢٧,٨ بليون متر مكعب، مقابل ١٣,٢ بليون متر مكعب من تغذية المياه الجوفية، ويتم استنفاد المياه الجوفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن بشكل كبير للغاية. ولا تزال السياسات المائية في معظم منطقة اللجنة تتجه نحو تنمية موارد المياه واستغلالها، دون تنفيذ واضح و/أو كاف للممارسات الإدارية.

٤٧ - وتستخدم موارد المياه غير التقليدية من مياه البحر المحلاة والمياه المستعملة المعالجة ومياه الصرف المتخلفة عن الري لتكميل المصادر الطبيعية في القطاعات المنزلية والصناعية والزراعية. وأصبحت تحلية الماء الأجاج ومياه البحر بديلا جيدا للوفاء باحتياجات القطاع المنزلي من المياه في عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة. كما أصبحت التحلية عنصرا رئيسيا من عناصر الإمداد بالمياه في بلدان مجلس التعاون

الخليجي نتيجة لمشاكل ملوحة المياه الجوفية وابتعاد أماكن وجود مصادر المياه الجوفية الكامنة عن مناطق المدن الرئيسية. ومن هنا، أضحت منطقة اللجنة بالضرورة أكبر منطقة في العالم في مجال تحلية الماء الأجاج، حيث وصل الإنتاج ١,٨١ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٧، وخاصة في ضوء المرافق الموجودة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية. إلا أن تكلفة انتاج المياه ما زالت مرتفعة، فهي تتراوح بين ٠,٥ دولار و ١,٥ دولار لكل متر مكعب، وتزيد كثيرا عما يتم تقاضيه من الجمهور وتتفاقم الحالة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الافتقار إلى برامج الحفظ والأنظمة التسعيرية الفعالة الرامية إلى تخفيض استهلاك المياه وهدرها.

٤٨ - وأصبحت إعادة استخدام المياه المستعملة ومياه الصرف بعد معالجتها مصدرا صالحا آخر من المصادر غير التقليدية، وخاصة بالنسبة للقطاع الزراعي، في عدد من البلدان الأعضاء في اللجنة. على أن مقدار المياه المعاد استخدامها ما زال ضئيلا بالقياس إلى المقدار المتاح من مياه الصرف الصحي المعالجة. وقد قُدر حجم المياه المستعملة المعاد تكريرها ومياه صرف الري بنحو ٦,١ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٧، معظمها في الجمهورية العربية السورية ومصر والمملكة العربية السعودية، كما يعاد استخدام المياه على نحو محدود للري الزراعي وري المساحات الحضرية في كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت واليمن. وقد ساهم الاستخدام المتزايد للمياه المستعملة المعالجة التي تلبي معايير منظمة الصحة العالمية في إصلاح انعدام التوازن بين العرض والطلب. ولا تزال هناك حاجة لبذل جهود جادة لرصد الموارد المالية اللازمة لإنشاء مرافق معالجة المياه المستعملة وشبكات تجميع مياه الصرف الصحي في أغلب المناطق الحضرية من أجل مكافحة تلوث المياه وارتفاع منسوب المياه الجوفية.

٤٩ - وقد بلغ إجمالي الطلب على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية في منطقة اللجنة ١٤٠,١ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠، وتذهب التقديرات إلى أنه سيصل إلى ١٥٨ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٧. والبلدان المستهلكة الرئيسية هي الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية. أما توافر المياه بالنسبة لكل فرد في السنة في البلدان التي تتوافر فيها مياه سطحية وفيرة نسبيا مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر فيقدر بنحو ٣٦٦ ١ مترا مكعبا، و ٠٠٠ ٣ متر مكعب و ٩٩٥ متر مكعب على التالي. وبالنسبة للبلدان التي تسود فيها مناخات قاحلة أو شديدة الجفاف، تتراوح الكمية من ٣٠٠ متر مكعب في البحرين إلى ٦٦٧ مترا مكعبا في عمان. ويتوقع أن تصل الاحتياجات المائية إلى ١٦٥ بليون متر مكعب بحلول نهاية القرن، وإلى ٢٣٣ بليون متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥. كما تشكل احتياجات الزراعة من المياه معظم استخدامات المياه في منطقة اللجنة ككل، وقد بلغ الطلب ١٢٣,١ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ ثم ارتفع إلى ١٣٦,٥ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٧. والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية هي البلدان التي يعد فيها القطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للمياه. وفي سبع من الدول الأعضاء في اللجنة وبلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن بلغ إجمالي المياه المستخدمة في القطاع الزراعي ١٩,٧ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠، مقابل ما يقدر بنحو ١٠٣,٤ بليون متر مكعب في البلدان الخمسة المتبقية من أعضاء اللجنة، والضفة الغربية وقطاع غزة. ويتوقع أن يصل

الطلب على المياه اللازمة للزراعة في منطقة اللجنة إلى ١٤٢,١ بليون متر مكعب و ٠,٤ بليون متر مكعب في السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ على التوالي.

٥٠ - وفي منطقة اللجنة، قُدر الطلب حسب القطاعات (المنزلية أو الصناعية أو الزراعية) كنسبة مئوية من الطلب الإجمالي في عام ١٩٩٠ بـ ٥,٨، و ١,١ و ٩٣,١ في المائة على التوالي. وقد تصل هذه النسبة المئويـــة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٢ و ١,٧ و ٨٨,١ في المائة على التوالي، في حين يتوقع أن تصبح ١٧,٦، و ٢,٩ و ٧٩,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. وفي عام ١٩٩٠، تراوح الطلب على المياه للزراعة كنسبة مئوية من الطلب الإجمالي من ٢٨ إلى ٩٠ في المائة في البلدان الشمالية الأعضاء في اللجنة وهي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان والضفة الغربية وغزة ومصر. أما بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن، فقد تراوح الطلب على المياه للزراعة من ٢١ و ٩٣ في المائة من إجمالي الطلب على المياه.

٥١ - وفي معظم البلدان الأعضاء في اللجنة، تقدم المياه بأسعار منخفضة جدا ومدعومة للقطاعين المنزلي والزراعي. وتخفض رسوم المياه للقطاع المنزلي قدر الإمكان لتخفيف العبء إلى أدنى حد على الفئات ذات الدخل المنخفض، بين قطاعات معينة من المجتمع. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام نظام شرائح السعر التصاعدية سائد في القطاع المنزلي. ومن بين البلدان الأعضاء في اللجنة، فإن أدنى شريحة لسعر المياه يتم تقاضيها من الجمهور هي الشريحة المطبقة في مصر وهي ٠,٠٢ دولار لكل متر مكعب، وأعلاها هي الشريحة المطبقة في عمان وهي ١,٣ دولار لكل متر مكعب ، ويتوقف ذلك على ما إذا كان المصدر مياها سطحية أو جوفية أو مياه بحرية محلاة. أما مياه الري فتقدم عادة بالمجان في منطقة اللجنة، إلا في الأردن والبحرين ومصر. ويدور الجدل في الأردن والبحرين ومصر حول مسألة سياسة التسعير التي من شأنها أن تشجع على حفظ المياه.

٥٢ - وتواجه معظم الدول الأعضاء في اللجنة خللا بين زيادة الطلب على المياه ومصادر المياه المحدودة. ويعزى النقص إلى ارتفاع الطلب، وعدم وجود سياسة مائية فعالة والافتقار إلى تدابير لحفظ المياه وإلى الأموال الكافية للاستثمار في شبكات الهياكل الأساسية للمياه. ويعاني كل من الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي والضفة الغربية وغزة واليمن من عجز في المياه بدرجات متفاوتة. وقد تم حل مشكلة نقص المياه هذه جزئيا باستخدام المياه المحلاة واستخدام موارد المياه الجوفية على نحو غير مستدام من مستودعات المياه الجوفية الضحلة والعميقة. وفي عام ١٩٩٦، قدر استهلاك المياه من المصادر الطبيعية وغير التقليدية، فضلا عن برامج إعادة الاستخدام والحفظ، لنحو ١٤١ بليون متر مكعب في منطقة اللجنة. وقد ساهمت تحلية المياه بنحو ١,٨ بليون متر مكعب من ذلك الإجمالي، بينما بلغت كمية المعاد استخدامه من المياه المستعملة المعالجة ومياه الصرف ٦,١ بليون متر مكعب.

٥٣ - وشجعت السياسة الزراعية، وخاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي برامج حفر الآبار، وواصلت تقديم الدعم وميكنة أنظمة رفع المياه وتوزيعها، فضلا عن دعم الأسعار لإنتاج القمح والشعير، مما يسهم

في نقص المياه. وحتى عام ١٩٩٧، ظلت الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية تدعم القطاع الزارعي. وإذا كانت هذه السياسة قد ساهمت في زيادة الغلة الزراعية، فإنها أدت إلى استنفاد الموارد المائية ولا سيما مصادر المياه الجوفية غير المتجددة.

٥٤ - كما بدأت بعض البلدان الأعضاء في اللجنة تدرك أن تنمية موارد المياه وإدارتها بشكل فعال يتطلب إدخال إصلاحات على السياسة المائية، بما في ذلك التركيز على تدابير إدارة العرض والطلب، وتحسين المسائل القانونية المتعلقة بالمياه، فقد اعتمدت في الأردن إصلاحات عاجلة للسياسة المائية تركز على تنمية الموارد المائية وإدارتها على النحو الأمثل، حيث صدرت سياسة مرافق المياه والاستراتيجيات المائية في عام ١٩٩٧. كما بدأ إصلاح السياسات في كل من البحرين وعمان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن.

٥٥ - وخلال السنوات الخمس الماضية، بدأت بعض البلدان الأعضاء في اللجنة برامج محدودة لإصلاح إمدادات المياه (الأردن والبحرين ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية)، فشيدت بعض البلدان سدودا وشبكات لنقل مياه الري (الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان ومصر والمملكة العربية السعودية). وبدأت عدة بلدان في تنفيذ برامج لإعادة استخدام المياه (البحرين وعمان وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية).

٥٦ - ويبين استعراض لحالة القوانين والترتيبات المؤسسية المتعلقة بالمياه أن بعض الدول الأعضاء أحرزت قدرا من التقدم خلال السنوات الخمس الماضية. على أن مدى ذلك التقدم يتفاوت من بلد إلى آخر، وفقا لمدى تنمية الموارد المائية واستغلال المياه، ودرجة المنافسة بين مختلف القطاعات المستخدمة للمياه. وبشكل عام، فإن معظم القوانين السارية في جميع قطاعات المياه تتناول تنمية الموارد مع توفير حماية محدودة للموارد دون التركيز على جوانب الإدارة والإنفاذ. وقد اتخذت بضعة بلدان في منطقة اللجنة خطوات لتوحيد السلطات المعنية بالمياه وجعلها مركزية (الأردن والجمهورية العربية السورية وعمان واليمن) بغية تحسين الترتيبات المؤسسية. وقد صدرت مراسيم متفرقة تتناول استغلال المياه الجوفية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما صدر عدد قليل من القوانين في الجمهورية العربية السورية ومصر تتناول مكافحة التلوث وحفظ المياه، والجمهورية العربية السورية واليمن بصدد سن قانون شامل للمياه. غير أن الجهود التشريعية في منطقة اللجنة لا تزال دون ما هو مطلوب في تشريع مائي حديث يتناول التنمية المتكاملة لموارد المياه وإدارتها؛ ورسم السياسات وتنفيذها؛ والمبادئ التوجيهية لأولويات جميع استخدامات المياه الطبيعية وغير التقليدية على الصعيد الوطني؛ وملكية المياه؛ وصلاحية السلطات المسؤولة عن مراقبة استخدام المياه وحمايتها وتسعيرها واستخداماتها المفيدة، وإصدار تراخيص الاستخدام؛ وأحكاما لتسوية المنازعات. وما زال إنفاذ التشريع المائي إحدى العوائق الرئيسية أمام تنمية موارد المياه وإدارتها على النحو الأمثل في المنطقة.

خامسا - التطورات الاجتماعية

٥٧ - لا يزال نمو سكان الحضر أسرع من النمو السكاني الإجمالي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ففي الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥، ارتفع إجمالي عدد سكان المنطقة من ٨٠ الى ١٤٥ مليون نسمة، أي بنحو ٨١ في المائة بالنسبة للمنطقة، في حين أن عدد سكان الحضر ارتفع في الفترة نفسها من ٣٧ الى ٨٣ مليون نسمة، أي بنسبة ١٢٤ في المائة. وترجع هذه الزيادة في معظمها الى الارتفاع النسبي في معدلات الهجرة من القرية الى المدينة، وتلك ظاهرة اتسم بها معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في المنطقة. وقد أخذت الزيادة الطبيعية لسكان تلك البلدان في الانخفاض في السنوات الأخيرة. غير أن ارتفاع معدلات النمو الحضري في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان وراءها الهجرة الدولية والإقليمية بالإضافة الى الزيادة الطبيعية للسكان.

٥٨ - ومع ذلك، وعلى الرغم من ظروف الازدحام والتدهور في المدن اللذين يتسم بهما العديد من مواقع وسط المدن والأحياء القديمة في البلدان ذات الدخول المنخفضة والبلدان ذات الدخول المتوسطة، فإن النمو الحضري المستمر في حد ذاته يدل على الميزة النسبية التي لا تزال المدن تتمتع بها، لا سيما المدن الكبرى إذا قورنت بالمراكز والقرى الأصغر منها. فالمدن تتوافر فيها فرص العمل، أو هي على الأقل تزيد من تطلعات المهاجرين الى الحصول على عمل. كما أنها توفر مستويات من السكن والمرافق العامة أفضل مما توفره المناطق الريفية. وبذلك يحصل ما يقرب من ٩٠ في المائة من إجمالي سكان الحضر في منطقة اللجنة، بوجه عام، على مياه شرب نظيفة، في مقابل ٣٣ في المائة فقط من سكان الريف. وفيما يتعلق بالتوصيل بشبكات الصرف الصحي، يحصل ما لا يقل عن ٥٣ في المائة من سكان المناطق الحضرية على تلك المرافق، مقابل ٣٤ في المائة فقط من المقيمين في الريف. وجدير بالملاحظة مع ذلك ما يوجد عند النظر الى المناطق الحضرية كل على حدة من المظاهر الكثيرة لانعدام المساواة بين منطقة حضرية وأخرى، فضلا عن انعدام المساواة داخل المنطقة الحضرية الواحدة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم المناطق الحضرية في منطقة اللجنة تتوافر فيها إمكانيات أكبر لممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية مما يعزز بدوره أهمية المدن كأماكن استقطاب على الصعيدين الوطني والإقليمي كثيرا ما تجتذب الشباب وأصحاب المبادرات الاقتصادية من الشباب.

٥٩ - وقد أحرزت سياسات النمو الحضري في المنطقة حتى الآن نجاحا محدودا في الحد من عدم التوازن المكاني المقترن بعملية نمو المدن. فقد اتخذ معظم البلدان الأعضاء في اللجنة عددا من التدابير الرامية الى تشجيع التنمية الريفية، بما في ذلك مشاريع التنمية الزراعية، والتوسع في الهياكل الأساسية المادية في المناطق الريفية النائية والارتفاع بمستواها، ووضع استراتيجيات لإنشاء مدن جديدة بغية توسيع رقعة النمو الحضري. غير أن هذه التدابير كثيرا ما تحد منها القدرات المالية والإدارية المحدودة لوكالات القطاع العام التي تحول دون تنفيذ تلك الاستراتيجيات الطموحة الشاملة. ومن المرجح أن يترتب على ذلك استمرار الاتجاه الى التركز في المدن والنمو المتميز للمدن الكبيرة على حساب المدن الصغيرة. وعلاوة على ذلك، يلاحظ وجود تحيز واضح للمناطق الحضرية في توجيه الاستثمارات الرأسمالية في الطرق والمرافق

والنقل العام والمدارس والمستشفيات، وإن كان لذلك ما يبرره حيث أن معدل الكثافة السكانية في كل إقليم هو أعلى ما يكون في المدن ولذلك يوفر الوضع الراهن في غربي آسيا حافزا لأصحاب الأعمال الحرة والمؤسسات المالية والمنشآت الصناعية لممارسة أنشطتهم في المناطق الحضرية أو بالقرب منها.

٦٠ - ومن أمثلة النمو الحضري في منطقة اللجنة شريط عمان - الزرقاء الحضري الذي يمثل أكبر تجمع حضري في الأردن يتمركز فيه بدرجة عالية معظم الأنشطة الصناعية والمرافق الاجتماعية والتعليمية. كما أن دمشق والقاهرة والاسكندرية تقدم أنماطا مماثلة لم تسفر فيها الاستثمارات الكبيرة في تنمية البنية الأساسية وإنشاء المدن الجديدة المحيطة بالتجمعات العمرانية الرئيسية إلا عن تعزيز الهجرة من القرية الى المدينة.

٦١ - ومن ناحية أخرى أصبح تحقيق اللامركزية الإدارية في الوكالات والاختصاصات الحكومية يحظى مؤخرا بالقبول الواسع في بلدان اللجنة، وهو ما يتماشى مع جدول أعمال الموئل الثاني. كما أن الحكومات الوطنية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية قد شرعت في اتخاذ بعض التدابير الهامة المتصلة بالسياسات للتصدي للتحديات التي تواجهها المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين من خلال نهج متكامل يستفيد من كثير من التخصصات. ومن المهم ملاحظة أن تلك التدابير تضمنت نهجا مبتكرة لرصد التغيرات الحضرية من خلال وضع المؤشرات الحضرية والسكنية واستكمالها وتحليلها، وهي مؤشرات جاءت في حينها كما أنها موحدة وقابلة للمقارنة في سياقات وأزمنة مختلفة.

٦٢ - كما أن إنشاء اللجان الوطنية المعنية بالمستوطنات البشرية في العديد من بلدان اللجنة قد لاقى ردود فعل إيجابية، لا سيما فيما أخذ يظهر من منتديات للتفاوض بين وكالات الدولة والقطاع العام والهيئات الخاصة.

٦٣ - وربما تكون قد ظهرت في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة بعض الآثار الاجتماعية الضارة نتيجة لتنفيذ برامج التكييف الهيكلي وعمليات الإصلاح الاقتصادي، لا سيما في الأجل القصير. فعلى سبيل المثال تتضح آثار تخفيض الدعم المقدم للمواد الغذائية في أن البلدان المنفذة للتكييف الهيكلي قد شهدت أحداث شغب "من أجل الخبز" في المدن (مصر في عام ١٩٧٧ والأردن في عام ١٩٩٦). فالضغط الناتج عن العوامل الديمغرافية (سرعة النمو السكاني وكبر حجم الأسر، وارتفاع معدلات الإعالة) وعدم كفاية مستويات الإنتاج الزراعي، بالاقتران مع التخفيض التدريجي للدعم المقدم للسلع الأساسية، كل ذلك قد أخذ يؤدي الى انتشار الفقر والبطالة بين الفقراء من سكان المدن.

٦٤ - وقد أخذت القطاعات غير المنظمة في المنطقة تتوسع خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، مما وفر فرص عمل إضافية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة. ومع ذلك فإن هذا التوسع لا يكون دائما مؤشرا لحدوث تطورات إيجابية، بل قد يكون مجرد نتيجة لفقر العاملين في القطاع غير المنظم. ففي العراق على سبيل المثال كان الاتجاه الى العمل في القطاع غير المنظم منذ منتصف الثمانينات إحدى

استراتيجيات مواجهة الكساد الاقتصادي وزادت من شدته الأزمة الاقتصادية الحادة التي أعقبت حرب الخليج واستمرار الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة. وقد أدت الحرب والمنازعات الى إفقار مجموعة جديدة هي الطبقة المتوسطة السابقة. وبدأت تظهر مرة أخرى في بغداد بعض الأنشطة التي تدفع عنها أجور ضئيلة (كان معظمها قد اختفى خلال فترة الرواج النفطي في السبعينات)، وشرع الفقراء أو أفراد الطبقة المتوسطة الدنيا في ممارسة تلك الأنشطة غير المنظمة لمجرد البقاء على قيد الحياة. وازداد باطراد عدد الأطفال والمراهقين الذين يشاهدون في الشوارع وهم يبيعون السجائر أو الصحف أو ينظفون زجاج السيارات بحثا عن دخل هم في أمس الحاجة إليه. وفي بغداد يلجأ العديد من الموظفين الفنيين والإداريين الى ممارسة أنشطة أخرى في القطاع غير المنظم بالإضافة الى وظائفهم، وذلك أيضا لمجرد البقاء على قيد الحياة.

٦٥ - وفي لبنان، والحديث هنا نسبي، تدهور مستوى المعيشة كثيرا بسبب آثار الحرب الأهلية التي دامت ١٧ عاما. وكان التدمير شديدا إلى حد أصبحت معه نوعية حياة العديد من اللبنانيين اليوم لا تتعدى ما كانت عليه في عام ١٩٧٥[٤]. وأصبحت الفجوة بين الأغنياء والفقراء سحيقة، على الرغم من أنهم يعيشون معا في أماكن متقاربة من بيروت. ويحصل ٦٠ في المائة من الأسر على أقل من ٠٠٠ ٢٠٠ ١ ليرة لبنانية (٧٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) شهريا بينما يقدر أن الأسرة تحتاج الى ضعف هذا المبلغ لتغطية نفقاتها، وهذا مبلغ لا يحصل عليه ٩٠ في المائة من السكان. وكان عمل الأطفال الذي يمارسه الفتيان في سن المراهقة ظاهرة شائعة في شوارع بيروت في عام ١٩٩٨. وثمة نقد عام يوجه في لبنان وهو عدم كفاية الإنفاق على الجوانب الاجتماعية مقارنا بالإنفاق على البنية الأساسية.

٦٦ - ومن جانب آخر اتبع الأردن، لإعادة جدولة ديونه الدولية، برنامجا لصندوق النقد الدولي خفض الإعانات وجمد مرتبات موظفي القطاع العام، وأصبح لزاما على الأردن أن يخفض عدد موظفي الحكومة الذين لا يزالون يشكلون نحو ٥٠ في المائة من القوى العاملة، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى البطالة المرتفع أصلا في عام ١٩٩٨.

٦٧ - وفي بعض البلدان، مثل مصر ولبنان وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، تزيد معدلات الفقر في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية. ففي لبنان على سبيل المثال، قدرت نسبة الأسر التي كانت تعيش تحت خط الفقر المطلق (٦١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) بنحو ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٣، ووصلت نسبة حالات الفقر في المناطق الريفية الى ٤٠ في المائة. كما أن ٧٥ في المائة من الأسر التي تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل في المناطق الريفية كانت تعاني من الفقر، وكان ثلثا أكثر الأسر فقرا تعيش في المناطق الريفية.

٦٨ - وعلى الرغم من أن المفترض هو أن تكون لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الى القطاع الخاص آثار إيجابية على اقتصاد المناطق الريفية فإن من الممكن أن يتأثر قطاع فقراء الريف تأثرا سلبيا جدا بتلك البرامج. فأي تخفيض للإعانات المقدمة من الدولة قد يؤدي الى مشاق بالنسبة لفقراء الريف بصفة

عامة والضعفاء منهم بصفة خاصة. واعتماد فقراء الريف على دعم المواد الغذائية مسألة تبعث على القلق. ففي مصر كان الدعم الغذائي في عام ١٩٩٢ يمثل ١٧,٩ في المائة من إنفاق أكثر الأسر المعيشية فقرا على الطعام، وكان ٥٠ في المائة من نصيب الفرد في تلك الأسر من السعرات الحرارية يأتي من الأغذية المدعومة. وبالإضافة الى ذلك فقد تشجع برامج التكييف الهيكلي على انتهاج استراتيجية زراعية موجهة نحو التصدير لزراعة محاصيل زراعية مرتفعة الثمن ومنخفضة القيمة الغذائية بهدف تصديرها الى السوق الأوروبية. وتعد هذه الاستراتيجية الموجهة نحو التصدير آلية في المواجهة سلبية الأثر بالنسبة لمنتجي المحاصيل الزراعية في الريف ولفقراء الريف الذين يحتاجون الى السلع الغذائية المحلية ولاستهلاكهم الشخصي.

٦٩ - ويوجد في منطقة اللجنة عدد كبير من الشباب والأطفال. ومن المتوقع على الصعيد الإقليمي أن تصل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة الى ١٩,٧ في المائة من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٠. كما أن نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ستصل الى ٤٠,٢ في المائة من إجمالي عدد السكان.

٧٠ - وأفادت منظمة "انقذوا أطفال العراق" المدعومة من الحكومة بأن أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ طفل دون الخامسة لقوا حتفهم بسبب الحصار المفروض بعد حرب الخليج وسياسة الحكومة في تخصيص عائداتها المحدودة لأغراض أخرى[٥]. وقد لقي هؤلاء الأطفال حتفهم نتيجة لنقص الغذاء والدواء وتلوث المياه. وأفيد أيضا بأن ما يقرب من ٠٠٠ ٥ طفل دون الخامسة يموتون كل شهر. ويقدر أن يكون هناك نحو مليوني طفل يعانون من الجوع في العراق. وأصبحت أمراض الطفولة التي كانت نادرة من قبل منتشرة الآن. ويكاد العثور على قطع غيار الحضانات أن يكون الآن ضربا من المستحيل. والأنيميا منتشرة بين الأطفال، والحوامل أكثر من غيرهن تعرضا للإصابة بها. وأصبحت الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه مثل التيفود والإسهال منتشرة، حيث أن الحكومة عاجزة عن إصلاح شبكات الصرف الصحي في العديد من المناطق. وكثير من الأطفال العراقيين يتلقون تعليمهم اليوم في مدارس مبانيها بالية وبلا نوافذ ولا يتوافر بها سوى عدد محدود جدا من اللوازم المدرسية.

٧١ - كذلك أدت الحرب الأهلية اللبنانية الى تدهور مستمر في مستويات التعليم والتدريب ونوعيتهما في لبنان. وفقد القطاع التعليمي بالتدريج صلته الحيوية بالقطاعين الانتاجي والوظيفي، وبدأ تعليم الشباب يفقد مزاياه فيما يتعلق بضمان الحصول على عمل بعد التخرج.

٧٢ - وبالإضافة الى ذلك، أدى التفاوت الشديد في مستويات المعيشة في جميع أنحاء المنطقة وفي داخل كل بلد منها الى زيادة التوتر الاجتماعي ومعدلات الجريمة، لا سيما بين الشباب في الأحياء ذات الدخل المنخفض.

٧٣ - ومن المتوقع أن يصل عدد المعوقين في منطقة اللجنة الى ٠٠٠ ٢٦٨ ١١ شخص في عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، فإن تقدير عدد المعوقين يقل كثيرا عن الواقع نتيجة لضغوط اجتماعية وثقافية. فالأسرة التي بها فرد معوق تحمل وصمة اجتماعية، لا سيما إذا كان الفرد المعوق أنثى. ولا تحصل الغالبية العظمى من المعوقين على نصيب من التعليم وما زالت أمية في كثير من بلدان المنطقة. كما أن حجم مشكلة الإعاقة ونطاقها في المنطقة يتزايدان نتيجة لآثار الاضطراب المدني والاحتلال العسكري وحرب الخليج.

٧٤ - والإعاقة تقترن بالفقر. وعلى سبيل المثال، أفاد ٣٢ في المائة من الأسر الفقيرة في ١٩ تجمعا سكانيا في المقاطعة الجنوبية بالضفة الغربية في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بوجود فرد معوق واحد على الأقل فيها، مقابل ١١ في المائة من الأسر ذات الدخول المرتفعة و ١٣ في المائة من الأسر ذات الدخول المتوسطة.

الحواشي

(١) الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعـُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

(٢) الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ولبنان ومصر واليمن.

(٣) حددت التقديرات الرسمية الأولية، مع ذلك، معدل التضخم السنوي في البلد بنسبة ١,٧ في المائة في الفترة الممتدة إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٤) ليس المقصود هنا نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وإنما نوعية الحياة التي تقاس بمؤشرات "الحرمان البشري"؛ انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية.

(٥) ذكرت مصادر أخرى أرقاما مماثلة. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن ٠٠٠ ٦٧٥ طفل عراقي لقوا حتفهم بسبب الجزاءات الاقتصادية المفروضة على العراق.

الجدول - المؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ١٩٩٥-١٩٩٧

	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧[أ]
الناتج المحلي الإجمالي (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ب] بأسعار ١٩٩٢ الثابتة	٢٩٨,٧	٣١٥,٠	٣٢٥,٧
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)[ب]	٢,٩	٥,٥	٣,٤
السكان في منطقة الإسكوا[ب] (بالملايين)	١٢٤,٠	١٢٧,١	١٣٠,٣
معدل نمو السكان (بالنسبة المئوية)[ب]	٢,٧٩	٢,٥٠	٢,٥٠
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بدولارات الولايات المتحدة)[ب]	٢ ٤٠٩	٢ ٤٧٩	٢ ٥٠٠
معدلات النمو (بالنسبة المئوية)	(١,٧)	٢,٩	٠,٩
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الإسمية (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ب]	٣١٧,٩	٣٥١,٦	٣٧٧,٣
الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الإسمية (بدولارات الولايات المتحدة)[ب]	٢ ٥٦٣	٢ ٧٦٦	٢ ٨٩٦
معدل النمو	(٢,٨)	٧,٩	٤,٧
الصادرات (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ب]	١١٥,١	١٣٤,٦	١٢٨,٥
الواردات (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ب]	٩٧,٩	١٠٥,١	١٠٧,٥
الميزان التجاري (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ب]	١٧,٢	٢٩,٥	٢١,٠
رصيد الحسابات الجارية (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[ج]	(١,٠)	٧,١	غير متوفر
الاحتياطيات الدولية (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)[د]	٤٦,٩	٤٨,٦	٥٢,٣
معدل الاحتياطي الدولي/الواردات (شهور)[د]	٥,٠	٥,٦	٦,٠
انتاج النفط الخام (بملايين البراميل في اليوم)	١٦,٣٩٠	١٦,٢٧٣	١٧,٣٤٥
عائدات النفط الخام (بالبلايين من دولارات الولايات المتحدة)	٨١,٦	١٠٠,١	٩٩,١
احتياطي النفط الثابت (ببلايين البراميل)	٥٧١,٠	٥٧١,٣	٥٨٣,٤
احتياطي النفط الثابت/إجمالي احتياطي النفط في العالم (النسبة المئوية)	٥٧,١	٥٦,٧	٥٧,٣
احتياطي النفط الثابت/الانتاج (سنوات) (النسبة المئوية)	٩٥,٤	٩٦,٢	٩٢,٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استنادا الى المصادر الوطنية والدولية.

ملاحظات: يعني القوسان ( ) عجزا أو رقما سلبيا.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

(ج) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والإمارات العربية المتحدة.

(د) باستثناء العراق والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة.